

مشروع رؤية حول

تطوير العمل الفلسطيني المشترك

مقدم من

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

القيادة العامة

لبنان - آذار ٢٠١٣

## مشروع رؤية حول تطوير العمل الفلسطيني المشترك

مقدم من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة - لبنان  
ويشتمل مشروع الرؤية حول تطوير العمل الفلسطيني المشترك في  
لبنان على ما يلي:

١ - مقدمة

٢ - الإطار القيادي للفصائل الفلسطينية الوطنية والإسلامية 'مكوناتها'  
- تعريف - مهامها - المبادئ والهيكلة التنظيمية'

٣ - المجلس السياسي الفلسطيني في لبنان

٤ - اللجان الشعبية الفلسطينية

٥ - المجالس الشعبية في المخيمات

٦ - لجان حفظ النظام والأمن الاجتماعي

٨ - خاتمة

### أولاً: المقدمة:

إن تطور الأوضاع السياسية والمتغيرات والأحداث الحاصلة في المنطقة عموماً، وفي تداعياتها على لبنان خصوصاً. ومع ما أكدته كل وقائع هذه المتغيرات وتطور أحداثها وتسارع وتيرتها منذ أواخر العام ٢٠١٠ فإن المحصلة النهائية لهذه الأحداث في نتائجها ستكون القضية الوطنية الفلسطينية من أولى ضحاياها في ظل فقدانها للمناعة الوطنية اللازمة بسبب استمرار حالة الانقسام الحاد التي تشهدها الساحة الفلسطينية وما استتبعه من اضطراب.

ومع مرور ما يزيد عن العامين على هذه المتغيرات والأحداث  
الدامية في أكثر من بلد وقطر عربي تراجع العنوان الفلسطيني وبالعدد  
عن سلم الأولويات العربية والإسلامية بسبب الانشغال والانخراط  
والانغماس في هذه الأحداث كل حسب أولوياته وتعسكره ودوره  
وأجندته.

ونظائما دفعنا كفلسطينيين الأثمان الباهظة في أنون الأحداث في  
مراحل سابقة، ولعلنا تدمير مخيم نهر البارد وتشريد أهلنا في العام  
٢٠٠٧ نتيجة لما شهده المخيم من معارك بين الجيش اللبناني وتنظيم  
يسمى فتح الإسلام دونما أي تدخل فلسطيني سواء في المستوى  
الرسمي للفصائل ولا في المستوى الشعبي، ومن جراء ذلك وبعد مرور  
ست سنوات لا يزال ما يناهز ٨٠٪ من أهلنا من سكان البارد في حالة  
تشرذم ومن المرجح وعلى وتيرة العمل في إعادة الإعمار سبلزنا الكثير  
من السنوات حتى يعود الجميع من أهلنا لمخيمهم، مع ما وافق هذا  
التشرذم من آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية وسياسية وأمنية وعسكرية  
خطيرة، وحصار على تنوعه. ناهينا عن الحديث عن الخروج القسري  
لشعبنا الفلسطيني من مخيم البرموك بسبب دخول المسلحين إليه  
ووصول أعداد كبيرة منهم إلى مخيمات لبنان وذلك بسبب ما شهده  
سورية من أحداث دامية تعصف بها، مما يزيد من حجم الأعباء  
والمسؤوليات على عاتقنا جميعاً فصائل ولجان شعبية ومؤسسات أهلية.  
وكما أسلفنا فإن هذه التطورات من متغيرات وأحداث جميعنا يلاحظ  
ويتابع كيف أن رباحها أخذت بالهبوط على لبنان الذي في الأساس  
يعيش حالة من الانقسام السياسي والقطاعاتي. ودلعه ليكون مذهبي بين

مكوناته. وما الأحداث المتطفلة بين المناطق إلا دليل على تصارع لخروج  
هذه الأحداث عن السيطرة التدرجية. ونحن وعلى اعتبار أننا لا نعيش  
في جزيرة بعيدة عن تأثيرات الواقع اللبناني المتأزم والمتفجر في أهدب  
الأحيان لا بد أن نشأثر بمجريات هذه الأوضاع في لبنان حيث نلحظ ومن  
ستوات أن هناك محاولات حثيثة ليصبح الوجود الفلسطيني في لبنان  
جزء من المشهد لا أساس أنه المحرك بل في إطار التوظيف، وقد  
شهدت الحوادث خلال الفترة السابقة وفي أكثر من مكان أن من  
يسقطون في هذه الحوادث إن من هذا الطرف أو ذلك في أغلبهم من  
الفلسطينيين.

وعليه نحن أن نفرك ونعي جيداً أننا وفي حال انفلات الأوضاع في  
لبنان - ونحن لا نتمناها لأمة فلسطينية - فإن الوجود الفلسطيني في  
لبنان وتحدثاً في المخيمات لن يكون بمنأى عن وصول هذه الأحداث  
إليه، ومسؤوليتنا الوطنية بل والتاريخية والأخلاقية تفرض وتستوجب  
مننا جميعاً العمل من أجل التقليل من الخسائر إذا لم نتمكن من منع  
وصولها إلينا.

وقد ساهم وللأسف بعض الإعلام اللبناني من مرثي وسموع  
ومقروه في أكثر من مناسبة على تسيط الضوء حول الأوضاع الأمنية في  
المخيمات والتحدث عن سيناريوهات متعددة وبذلك جهراً في محاولة  
بائسة من أجل الإيقاع بين الفصائل، وبين أبناء الفصيل الواحد أحياناً،  
وبيننا وبين الأشقاء اللبنانيين والهدف من ذلك إيقاع الفلسطيني على آه  
المتهم في الكثير مما يشهده ويعيشه لبنان في استهداف مكشوفين  
ومفصوح من أجل النهرب والتنكر من متعنا حقوقنا المحقة.

السياسة منها والعسكرية والأمنية والتأكيد على ضرورة أننا في لبنان  
 نطمح إلى علاقة تقوم على الاحترام المتبادل فنحن من جانبنا نحترم  
 السيادة والسيادة وأصول الضيافة في لبنان الذي عليه أن يؤمن الحياة  
 الحرة الكريمة للفلسطينيين عبر منحنا الحقوق المدنية والاجتماعية وحق  
 التملك وتمكيننا من ممارسة النضال من أجل رفض التوطين والتهجير  
 وتحقيق عودة شعبنا إلى دياره التي طرد منها بفعل احتلال واغتصاب  
 المعصيات الصهيونية لفلسطين في العام ١٩٤٨ يتوافق دولي.

وعلى ما تقدم فإننا نؤكد أنه وعلى أهمية إنجاز المصالحة الوطنية  
 الفلسطينية لأنها توفر علينا الكثير وخاصة لجهة إعادة تطوير وتفعيل م.  
 ت. ف بوصفها \* الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني والمرجعية  
 الوطنية والسياسية \* وذلك بموجب اتفاق القاهرة في آذار من العام  
 ٢٠٠٥ والمؤكد عليه في اتفاق المصالحة في القاهرة في أيار من العام  
 ٢٠١١ يجب ألا يشكل الشاغل في إنجازها مبرراً أمام عدم الاتفاق  
 والتوافق على عناوين العمل الفلسطيني في لبنان في ظل جملة التحديات  
 التي تواجهنا كفصائل وشعب مجتمعين.

## ثانياً: الإطار القيادي للفصائل الفلسطينية الوطنية والإسلامية:

إلى حين إنجاز المصالحة الفلسطينية والتي نتطلع جميعاً إليها من أجل تحقيقها سريعاً وفي مقدمتها ترتيب م. ت. ف وفق الآليات المتفق عليها في آذار ٢٠٠٥ و أيار ٢٠١١ في القاهرة، فإن التسمية للمرجعية الفلسطينية في لبنان يجب ألا تقف عائقاً أمام ترتيب العمل الفلسطيني المشترك في لبنان، وفي هذا السياق تصورنا للتسمية أن تكون الإطار القيادي للفصائل والقوى الفلسطينية.

### مكونات هذا الإطار:

• جميع الفصائل والقوى الفلسطينية الوطنية والإسلامية من دون استثناء أو فتر على أحد

تعريف الإطار: هو الهيئة القيادية المسؤولة عن العمل السياسي الفلسطيني في لبنان، وبالتالي هي المرجعية السياسية لعمل المؤسسات الوطنية \* اللجان الشعبية - ولجان حفظ النظام والأمن الاجتماعي وجميع اللجان المتفق عليها في إطار العمل المشترك \* ، والعلاقة مع المرجعيات ذات العلاقة في الجانب اللبناني ومنظمة الأترو.

### أما مهام هذا الإطار فهي:

- الارتقاء بالعمل الفلسطيني المشترك وعلى كافة الأصعدة \* السياسية والاجتماعية والخدمية والأمنية \*
- العمل على حماية الهوية الوطنية الفلسطينية وتوحيد الجهود من أجل تأمين حقوق الشعب الفلسطيني في لبنان \* الحقوق المدنية

- والاجتماعية وحق التملك ، وحق العمل السياسي الفلسطيني في أوساط شعبنا من أجل عناوين النضال الوطني الفلسطيني
- العمل على تعزيز العلاقات الثنائية الفلسطينية - اللبنانية على قاعدة انعطوق والواجبات والعلاقة الأخوية
- توحيد أدوات النضال الفلسطيني من أجل الحفاظ وصيانة حق العودة، والتأكيد على الرفض المطلق للتوطين والتهجير.
- تأكيد العمل على اعتماد لغة الحوار لحل جميع المشاكل بين الفصائل والقوى.
- العمل على تحييد الوضع الفلسطيني في لبنان عن الخلافات والتجاذبات والاصطفافات التي يشهدها لبنان الشقيق بين مكوناته السياسية والطائفية. بتضر النظر عن مواقف الفصائل منها
- العمل التحيث والمسؤول من أجل طمأننة الدولة اللبنانية بكل مكوناتها من حكومة وجيش وأجهزة أمنية على أن الواقع الفلسطيني في لبنان لن يكون خارج سياق وجهته ونضاله الوطني نحو فلسطين.

#### المبادئ والهيكلية التنظيمية:

- تشكل مجموع الفصائل والقوى الفلسطينية في لبنان الإطار القيادي.
- تمثل الفصائل والقوى بالمسؤول الأول في الإطار القيادي.
- تمثل الفصائل والقوى بالمسؤول الأول أو نائبه في اجتماعات الإطار القيادي.

- يضع / الإطار القيادي لائحة داخلية ينظم عمله وقراراته واجتماعاته.
- يتفرغ عن الإطار القيادي لجان عمل يتم الاتفاق عليها وعلى طبيعة مهامها.
- يشكل الإطار القيادي قيادة عمل سياسي تتولى متابعة العمل والاتصالات بين اجتماعين للإطار القيادي.
- يسمي الإطار من بين أعضائه أمين سر ونائب أو مسؤول ونائب للإطار.
- تستل قيادة العمل السياسي من بين أعضائه أمين سر ونائب، أو مسؤول ونائب.
- تشكل في المناطق كافة أطر قيادية تنبثق عنها قيادات عمل سياسي.
- تضع قيادة العمل السياسي لائحة داخلية تنظم عمله وقراراته واجتماعاته.

### ثالثاً: المجلس السياسي الفلسطيني في لبنان:

من أجل إعطاء العمل الفلسطيني المشترك في لبنان دفعة قوية على طريق الارتقاء به نحو المزيد من تميز العمل الوطني، وتخصيص الساحة الفلسطينية من الانزلاق في ظل ما تشهده المنطقة عموماً ولبنان خصوصاً. وتحقيق أوسع مشاركة وطنية في تحمل المسؤولية اتجاه جمع التحديات التي يواجهها توجرد الفلسطيني في لبنان لا بد من إيجاد إطار



سياسي تشاؤك فيه إلى جانب الفصائل والقوى، التخب الفلسطينية من  
وطنية وسياسية وحقوقية وناشطين يتم التوافق حولهم.

تعريف المجلس: هو هيئة استشارية توجيهية، يضم في إطاره  
مجموع الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية وأعضاء المجلس الوطني  
والنخب الوطنية والإسلامية الفلسطينية. ويضع المجلس لائحة وطنية  
تنظم عمله وتبين مهماته وتوصياته واجتماعاته. ويقود اجتماعات آخرين  
كسؤول ونائب من خارج الفصائل الفلسطينية.

#### رابعاً: اللجان الشعبية الفلسطينية:

مقدمة: إن جملة التحديات التي يواجهها الوضع الفلسطيني في  
لبنان، والتي لا تكف عند حدود التحديات المتصلة بواقعه الاجتماعي  
والحياتي والخدمي والاقتصادي، بل تتعداه إلى الأخطر وهي التحديات  
السياسية والتجرو عليه من قبل البعض في مس محرماته الوطنية تارة  
بأشهر سيف النواطين أو بديله التهجير، وتحت عناوين واهية أن لبنان  
ليس في مقدوره تحمل تبعات الوجود الفلسطيني فرق أرائيه، ولعل  
استهدائه أمياً في كثير من المراحل يأتي في هذا السياق.

وعليه واتسجماً مع إدراكنا ونلمسنا لحجم المخاطر والتحديات  
ويكفل عناوينها لا بد من إعادة النظر بواقع اللجان الشعبية إن لجهة  
برامجها أو كليات وأدوات عملها تقع في سلم الأولويات.

تعريف اللجان الشعبية: هي إحدى المؤسسات الوطنية الهامة  
والأساسية، فهي المرجعية الاجتماعية التي تجسد بامتياز الشخصية:

الوطنية في لبنان، وهي المؤطر الاجتماعي لطاقت الجماهير الفلسطينية. وهي التي تعنى وتهتم بالتقديمات الخدمية والحياتية في المخيمات من أجل مشكلاتها والقادرة على إدارة شؤونها وتنظيم صفوفها، ومن خلفية أن اللجان الشعبية ليست بديلة عن شعبنا في المخيمات. ويعود لها رسم المخطط ووضع البرامج الكفيلة برفع مستوى هذه التقديمات من خلال توفير الإمكانيات المادية الضرورية لتحقيق واتجاز ذلك.

وبالإضافة إلى مهمتها المركزية وهي النضال الاجتماعي المطلبى ببعده الوطني في مواجهة سياسات التقليل التي تنتهجها إدارة الانزوا ضد شعبنا في مخيمات لبنان منطلقاً من خلفية سياسية تقوم على إنهاء عملها ودورها بما يخدم سياسة الإدارة الأمريكية القائمة باستمرار على خدمة مخططات الكيان الصهيوني والتي تعتبر قضية اللاجئين من إسقاط حق العودة هدف إستراتيجي لطالما جاهدت به.

**الهيكلية التنظيمية:** وتتألف من كافة الأفرع المكونة للجان الشعبية من فصائل وممثلي لجان الأحياء والقطاعات والاتحادات واللجان النقابية والثربوية والصحية والشؤون الدينية (المساجد) ومؤسسات المجتمع الأهلي.

**أمانة السر:** وتتألف من أمين السر ونائبه. وتكون أمانة السر بالانتخاب المباشر من قبل أعضاء اللجنة الشعبية وبالاقتراع السري. والمدة القانونية لأمانة السر تحدد بعام واحد غير قابلة للتجديد.

**اللجان المنفردة:**

١ - لجنة الاتصالات والعلاقات

٢ - لجنة الخدمات والبشر التحتية

٣ - لجنة الإنشاءات والبناء

٤ - لجنة المؤسسات الأهلية

٥ - اللجنة الإعلامية

٦ - اللجنة الصحية

٧ - اللجنة الترويية والرياضية

٨ - لجنة الأحياء والقطاعات

٩ - اللجنة المالية

١٠ - لجنة المساجد

- جميع هذه اللجان باستثناء لجنة الأحياء والقطاعات تتشكل من ذوي الاختصاص \* الأطباء - المشايخ - المهندسين ( كهرباء - مدني - ميكانيك ) - نقابيين - معلمين ورياض الأطفال - مسؤولي الأندية الرياضية - مسؤولي المؤسسات الأهلية \*

- وفيما يتعلق بلجان الأحياء والقطاعات تنظم لهم انتخابات في الأحياء والقطاعات لاختيار ممثلهم .

- تسمي كل لجنة من بين أعضائها رئيساً ومقرراً ويأخذى الطرق إما انتخاباً أو ترافقاً .

#### الأحكام العامة:

١ - تجتمع اللجان الشعبية أسبوعياً واستثنائياً كلما دعت الحاجة .

- ٢ - يقود اجتماعات اللجان الشعبية أمين السر أو نائب في حال غيابه .
- ٣ - تنظم الاجتماعات بحضور النصف + واحد .
- ٤ - تتخذ القرارات بالنصف + واحد .
- ٥ - ينظم نائب أمين سر اللجنة الشعبية محاضر اجتماعات اللجنة الشعبية .
- ٦ - تسمى الفصائل ممثلها أو مندوبيها من ذوي الكفاءة والخبرة والمشهود لهم .
- ٧ - جميع ممثلي الفصائل يتوجب على تنظيماتهم دفع مرتباتهم العالية .
- ٨ - كل عضو يشتيب عن الاجتماعات ثلاثة مرات متتالية وبدون عذر تعلق عضويته .
- ٩ - ترفع جميع اللجان المتفرعة عن اللجان الشعبية محاضر اجتماعاتها وتقارير عملها وتوصياتها إلى اللجنة الشعبية .
- ١٠ - تنظم اللجان الشعبية تقارير مالية شهرية تبين فيها الواردات "جياية - اشتراكات الفصائل - التبرعات والهبات ، وكذلك المصاريف ، ويشكل شفاف ، ويوزع على الفصائل واللجان والروابط والأحياء والمساجد .
- ١١ - تضع جميع اللجان لوائح داخلية خاصة بها تنظم عملها .
- ١٢ - جميع اللجان ترتبط بالقيادة السياسية في المناطق ع/ ط أمين سر اللجنة الشعبية .

FORM NO. 101/3003/20  
01305520

Mar. 23 2013 12:43PM FS

## خامساً للمجالس الشعبية:

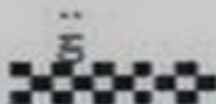
تأكيداً على تحقيق أوسع مشاركة شعبية في آليات عمل مؤسساتنا وبرامجها \*اللجان الشعبية - لجان حفظ النظام والأمن الاجتماعي\*، وتحصيناً لهذه المؤسسات ومنعها من الشطط أو الانزلاق وتفتوتاً للفرص على أصحاب البذائل وكافة مسمياتها والتي بدأت تطل برؤوسها مستغلة الحالة التي يعيشها الواقع الفلسطيني من انقسام وتعدد للمرجعيات سواء السياسية والاجتماعية.. الخ لا بد من تشكيل مجالس شعبية في عموم المحافظات.

### مكونات المجالس الشعبية:

- 1 - أعضاء اللجان الشعبية.
- 2 - الوجيهاء والفعاليت والمشايع.
- 3 - لجان الأحياء والقطاعات.
- 4 - مندوب من كل لجنة أهلية والبلديات.

### مهام المجالس الشعبية:

- 1 - ينتخب في أول جلسة له هيئة رئاسة من ثلاثة أعضاء \*رئيس - نائب - مقرر\*
- 2 - يشارك في انتخاب أمناء السر للجان الشعبية.
- 3 - يناقش المجلس عمل اللجان الشعبية، والمشاكل الاجتماعية والمحلية وفض النزاعات أو الخلافات العائلية والأسرية.



٤ - لها الحق في سحب الثقة عن أي عضو في اللجنة الشعبية معللة بالأسباب.

٥ - لها الحق برفع التوصية بحجب الثقة عن أي من أمناء السر، وترفع للقيادة السياسية في المناطق.

٦ - يحق للمجالس الطلب من القيادات السياسية الحضور من أجل مناقشتها في أمور تتعلق بأوضاع شعبنا في المنحيمات.

### الأحكام العامة:

١ - تتألف المجالس من ٥٠ إلى ٧٥ عضو (لكل مجلس).

٢ - المدة القانونية لعمل المجالس تتحدد بعام واحد.

٣ - تحدد المجالس جدول أعمالها واجتماعاتها.

٤ - جميع القرارات والتوصيات بأغلبية النصف + واحد.

٥ - تجتمع المجالس كل ٤٥ يوم مرة، واستثنائياً كلما دعت الحاجة.

٦ - ترتبط جميع المجالس بالقيادات السياسية في المناطق.

٧ - يحق للقيادات السياسية في المناطق دعوة المجالس إلى الانقاد معللة الأسباب الموجبة لذلك.

٨ - لا يحق لأي فصيل دعوة أو حضور أي من الاجتماعات منفرداً.

## ساسياً: مشروع تصور لتشكيل لجنة حفظ النظام والامن الاجتماعي:

مقدمة: في ظل ما تشهده مخيماتنا من حالات الانفلات التفلت الأمني في الآونة الأخيرة وعلى مختلف الأصعدة \* تفشي المخدرات - السرقة - القتل - القضايا الأخلاقية.. الخ \* يحتم علينا أن نعيد النظر في كليات عمل أمانة الأمن الاجتماعي بما ينسجم مع تطلعات أهلنا وشعبنا من حفظ لأمنهم وصوناً لكراماتهم وطمأن حقوقهم وممتلكاتهم ولذاتهم وأعراضهم من كل سوء.

إن العمل على تحقيق ما تقدم لا يمكن أن يأتي فقط من خلال الالتزام الأدبي أو اللفظي، بل من خلال الجهود الحثيثة والشعور بالمسؤولية الأخلاقية والوطنية اتجاه شعبنا في المخيمات عبر تكريس الجهود وتوفير الإمكانيات لتحقيق ذلك. وعليه يجب التأكيد على الآتي:

١ - رفض الأمن بالتراخي أولاً بين الفصائل ذاتها، وبين الفصائل والأهالي والمائلات ثانياً.

٢ - مشاركة جميع الفصائل والقوى في هذه اللجنة ضرورية، وليس هناك من استثناءات لأحد على هذا الصعيد.

٣ - رفع الغطاء السياسي والتنظيمي عن كل المخالفين والمسيئين من الفصائل أولاً، ومن المائلات والروابط ثانياً من خلال ميثاق شرف توقع عليه الفصائل والروابط الأهلية.

التسمية هي "لجنة حفظ النظام والأمن الاجتماعي".

## مكونات اللجنة ومواصفات عديدها:

تشكل لجنة حفظ النظام والأمن الاجتماعي من عناصر وقيادات مفروزة من الفصائل الفلسطينية في كل مخيم وحسب احتياجاته. ويجب أن تكون العناصر والضباط المفروزين من الفصائل ذات أهلية مهنية وأخلاقية ومن حق أي من اللجان الشعبية أو المجالس الشعبية بالاعتراض على أي من العناصر أو الضباط المفروزين للجنة. ويجب أن يراعى في مسألة الفرز أن الفصيل يجب أن يكون فرزه كاملاً بدمج العناصر والضباط.

مهام اللجنة: وتنحصر مهام اللجنة في:

١ - حفظ النظام والممتلكات العامة والخاصة من خلال تسيير التوريات

٢ - ملاحقة واعتقال مرتكبي الجرائم وعلى أنواعها

٣ - موازنة اللجان الشعبية في تنفيذ وملاحقة المخالفات التي تنظمها اللجان الشعبية بحق المخالفين (مخالفات البناء - المتعمدين عن دفع الجباية - التعدي على حرمة الطرقات - التعدي على البنى التحتية من كهرباء وماء وصرف صحي... الخ).

٤ - التدقيق في هوية وجنسيات المستأجرين في المخيمات وتنظيم استمارات خاصة لهم. على تراعى المعايير التالية (منع تأجير أي من الجنسيات الغربية - منع تأجير الشباب والفتيات والزوجات الذين لا عائلات لهم).



## هيكلية اللجنة وقيادتها:

تترك هيكلية اللجنة وكيفية قيادتها حسب كل منطقة بمخيماتها، ولكن لا بد من التأكيد على:

- 1 - المرجعية السياسية والتنظيمية للجنة مرتبطة بقيادة الفصائل في المخيمات ع / ط قائد أو منفذ اللجنة حصراً.
- 2 - العلاقة بين لجنة حفظ النظام واللجان الشعبية ع / ط قائد أو منفذ اللجنة والذي ومن أجل تسهيل العمل يسمى عضواً في اللجنة الشعبية بصفة المراقب
- 3 - المدة الزمنية لاستبدال العناصر والضيابط المفروضة تحدد بأربعة أشهر غير قابلة للتجديد أو التمديد إلا في حان الظروف أو بتوصية من قيادة الفصائل في المخيمات ترفع لقيادة الفصائل في المناطق لإجراء المقتضى.

مالية اللجنة: وهي تشمل الآتي:

- 1 - رواتب العناصر والضيابط.
- 2 - ميزانية المصاريف الثرية والطعام.
- 3 - ميزانية لاستجار مقرات في حال عدم توفر الأمكنة.

يجري التوافق حول تأمين هذه العناصر بين الفصائل واللجان الشعبية من أجل التنظية المالية لهذه المستلزمات الضرورية والأساسية.

التحقيق: يجب أن تكون اللجنة المولجة التحقيق مع المخالفين بالأمن والممتلكين للمجرائم وعلى تنوعها من خارج إطار لجنة حفظ

النظام والأمن الاجتماعي، وتشكل في حينه حسب الجرم المرتكب على أن تتوفر في اللجنة الآتي:

- ١ - المهنية والقدرة على التحقيق.
- ٢ - النزاهة والشفافية بحيث لا يتأثر عضو اللجنة بالانتماء التنظيمي أو الرابطة العائلي أو العشائري.

#### العلاقات العامة أو لجنة الارتباط:

وهذه اللجنة أيضاً من خارج ملاك لجنة الانضباط ومهمتها:

- ١ - التواصل مع الجهات ذات العلاقة \* الجيش والأجهزة الأمنية وتنفيذ اللبثانية \* وتحديثاً في حال وقوع حوادث، أو تسليم مطلوب أو مرتكب الجريمة وعلى تنوعها \* قتل - تهريب - تزوير - سرقة - تخريب - خطف \*
  - التواصل مع الجوار اللبناني من أجل تحسين العلاقات بين المخيمات وجواره، والتدخل أو التوسط لغرض النزاعات، أو المنازعات في حال وقوعها مع الجوار.
- ملاحظة: تضع كل لجنة لها لائحة داخلية تنظم إدارة عملها وتبين فيها العلاقات بوضوح وكذلك المهمات حسب كل منطقة

#### سابعاً: الخاتمة:

إن مشروع التصور المقدم من قبل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة إنما يمثل مساهمة متواضعة إلى جانب التصورات والرؤى

Mar. 23 2013 12:42PM P1

الموجودة لدى الكثيرين من الفصائل والقوى والشعب. وبالتالي فهو بحاجة للنقاش والمداولة بين الجميع لأنه لا يمثل وحده الرؤية الكاملة لكيفية الاستنهاض بمؤسساتنا الوطنية وفي مقدمتها الإطار القيادي والقيادة السياسية لطلالما سعينا إليها جميعاً لتكون نموذجاً يعكس حالة متقدمة من العمل المشترك الفلسطيني بما ينعكس إيجاباً على واقع مخيماتنا وحمائتها من الانزلاق نحو المجهول في ظل ما يعيشه لبنان والصراع المرتفع بين مكوناته السياسية والطائفية، والمحاولات الحثيثة من أجل التولج وتوظيف ما يمكن توظيفه في الواقع الفلسطيني.

وتقبلوا فائق التقدير والاحترام  
وثورة حتى تحرير الأرض والإنسان  
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين  
القيادة العامة

01380520  
1101570